

حسين أبو النمل*

هل تم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية
من خلال تشغيل العمال الفلسطينيين؟

ليلى فرسخ، "العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٧ - ٢٠٠٧". ترجمة سام برنر. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٩. ٣٤٥ صفحة.

تتبع أهمية الكتاب من اعتبارين: (أ) موضوعه، الذي يتناول العلاقة الجدلية بين العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية، خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٧؛ (ب) توقيت الكتاب، كونه يأتي في زمن الأسئلة الصعبة والحرجة بعد انسداد الأفق السياسي ووصول التسوية إلى مأزق جعل مشروع الدولة الفلسطينية على الأرض المحتلة كلها منذ سنة ١٩٦٧، أكثر ابتعاداً عن التحقق من أي وقت مضى. والكتاب لا يساهم في تفسير ما تقدم فحسب، بل يوضح الدور البنوي للعمالة الفلسطينية في الاستيطان الصهيوني، وضرب الأساس المادي لمشروع الدولة الفلسطينية وخلخلته أيضاً.

نشير في البداية إلى أن مصطلح "العمالة الفلسطينية في إسرائيل"، المستخدم في هذا الكتاب، يشمل العمالة في إسرائيل، وفي المستعمرات اليهودية التي أقيمت على الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ويقتصر على العمالة من تلك المناطق، أي القدس الشرقية والضفة والقطاع، ويستثني العمال من فلسطيني ١٩٤٨. ويعود اهتمام الكاتبة بالموضوع إلى سنة ١٩٩٩ وبداية إعدادها أطروحة الدكتوراه التي نشرت بالإنكليزية عن دار روتلدج سنة ٢٠٠٥، بعنوان: "هجرة العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل: العمل، الأرض، والاحتلال". وقد ترجم الكتاب إلى العربية لاحقاً، ونشر في صيف سنة ٢٠٠٩، بعد "تحديث المعلومات والبيانات الخاصة بالعمل الفلسطيني في إسرائيل وما طرأ عليه من تغييرات بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وما تبع هذه الانتفاضة من تطورات أكدت عملية تفتيت مشروع الدولة الفلسطينية وانهيار الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة" (ص ٥).

العمال الفلسطينيون يصنعون التاريخ

غصباً عنهم وعلى نحو سلبي

جاء في مقدمة الكتاب التي كتبها كارن فايفر، من دائرة الاقتصاد في جامعة سميث في الولايات المتحدة، أن الاقتصاد الإسرائيلي احتوى الاقتصاد الفلسطيني واستولى عليه، جراء ديناميات اقتصادية تعود إلى تفاوت القدرات والحداثة، وبفعل السيطرة الأمنية، كما ورد أن "من سخريات القدر، من وجهة نظر الفلسطينيين، أن مساهمة عمالهم مكنت الدولة الصهيونية من تعزيز القاعدة المادية لاستيلائها على أجزاء أكبر فأكبر من الأراضي المحتلة، مستثنية منها الفلسطينيين أنفسهم" (ص ٢).

من وظائف القراءة النقدية فحص صدقية استنتاج هذا التمهيد، والمنقول عن قول الكاتبة "إن تشغيل الفلسطينيين في المستعمرات الإسرائيلية... يكشف بإيجاز صيرورة جدلية الاستيلاء على الأرض الفلسطينية من خلال استعمال العمال الفلسطينيين" (ص ٢١). وقد تكرر هذا الاستنتاج في فصول الكتاب، وهو لا يتعلق بمرحلة وأراضي سنة ١٩٦٧ فحسب، بل يشمل منطقة ومرحلة سنة ١٩٤٨ أيضاً، ذلك بأن دور العمل الفلسطيني كان حاسماً في تمكين الاستيطان الصهيوني من الأرض الفلسطينية، وهذا على قول الكتاب.

أهدت الكاتبة مؤلفها إلى والديها، وإلى: "جميع العمال الفلسطينيين الذين يصنعون التاريخ في أوضاع ليست من صنُعهم." وحين تتحدث الكاتبة عن "أوضاع ليست من صنُعهم"، يفهم من القول أنهم ضحية شروط موضوعية فرضت عليهم صناعة التاريخ، لكن بشكل سلبي. وعليه يصير السؤال: من المسؤول عن تمكين المشروع الصهيوني من أراضي فلسطين بأيد فلسطينية؟ هل الفرضية السابقة صحيحة في المبدأ؟ هل كان العامل الفلسطيني مضطراً إلى خدمة ذلك المشروع؟ وإذا كان العامل مضطراً تحت ضغط الفاقة، فلماذا غاب الأمر، دائماً، عن جدول أعمال القيادة السياسية الفلسطينية؟

الصهيونية اختارت الأرض الفلسطينية لذاتها لا لمقوماتها

حددت المقدمة دور احتلال ١٩٦٧ "في تشكيل أنماط النمو الاقتصادي الفلسطيني وفي ربط الأراضي المحتلة بإسرائيل"، وصوغ "العوامل المحددة لهجرة العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل" (ص ٧)، إذ إن "التغيير البنوي... فرض حتمية الهجرة على الفلسطينيين" (ص ١٠). وتنبه المقدمة إلى أن الاستيطان هو جوهر المشروع الصهيوني، وتؤكد مركزية الأرض بالنسبة إليه، فتقتطف قول عالم الاجتماع اليهودي الإسرائيلي باروخ كيمرلنغ بأن الصهيونية "اختارت الأرض لذاتها لا لمقوماتها" (ص ١٣).

وترى الكاتبة أن المشروع الصهيوني تمكن تاريخياً من مواءمة اعتبارات الاقتصاد والاستيطان، وهنا تستعيد التجربة التاريخية، إذ "اعتمد نمو الجالية اليهودية الصهيونية في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ على توفر اليد العاملة الفلسطينية، واستمر كثير من الخبراء الزراعيين وأرباب العمل الصهيونيين في استخدامها". وتضيف الكاتبة: "ظل الاقتصاد الإسرائيلي في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ معتمداً على توفير العمال الفلسطينيين [من عرب ١٩٤٨] الذين شكلوا ربع القوة العاملة في قطاعي البناء والزراعة الإسرائيليين". وتقول أيضاً: "فمن الناحية التاريخية إذًا، تلازم استغلال الأرض واليد العاملة جنباً إلى جنب في دعم الهدف الأساسي للمشروع الاستعماري الصهيوني، وهو الاستيلاء على الأرض الفلسطينية من دون سكانها الأصليين"، وبناء عليه، تستنتج "أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة هو استمرارية لهذا الاتجاه التاريخي" (ص ١٥)، أي تشغيل العمالة العربية وابتلاع الأرض في آن.

وتعلق الكاتبة على بقاء سكان الضفة والقطاع في أراضيهم بعد حرب ١٩٦٧ فتقول: "ولم يهاجروا كما فعل آباؤهم سنة ١٩٤٨" (ص ١٤). وهنا لا تتوفر دقة اللغة في الحكم الإطلاقي السابق، ذلك بأن الفلسطينيين سنة ١٩٤٨، هُجروا قسراً، ولم يهاجروا طوعاً. وليس دقيقاً أيضاً، ما ورد في الهامش رقم ٤، الصفحة ١٥، والذي جاء

فيه ما يلي: "حصل الفلسطينيون المقيمون بإسرائيل على الجنسية الإسرائيلية بعد سنة ١٩٦٦. ثمة خلط هنا بين الحصول على الجنسية التي أعطيت لعرب ١٩٤٨ منذ خمسينيات القرن المنصرم، وبين رفع الحكم العسكري عنهم سنة ١٩٦٦.

العِمالَة الفلسطينية بين منهج الاختيار المنطقي ومنظور الاقتصاد السياسي

حمل الفصل الأول عنوان: "نظريات الهجرة وانتقال اليد العاملة والتغيير البنوي"، وهدفه وضع "هجرة العمال الفلسطينيين ضمن النقاش النظري الحالي بشأن حركات الهجرة العمالية" (ص ١٧). وتقدم الكاتبة للفصل باقتباس ينفي وجود "نظرية واحدة مترابطة منطقياً للهجرة الدولية، وإنما مجرد نظريات مُجزأة" (ص ٢٣)، وتشير في هذا السياق إلى تشابه العِمالَة الفلسطينية مع سواها، من حيث إنها من الذكور الشباب الريفيين متدنيي المهارات، وإلى اختلافها لناحية أنها "دائرية"، أي أن العمال يذهبون إلى إسرائيل للعمل، ثم يعودون يوماً إلى منازلهم في الضفة والقطاع، في حين أن العمال المهاجرين يستقرون عادة في البلد المضيف. وتخلص الكاتبة إلى "أن تعيين منظور واحد تحليلي واضح لها [الهجرة] بات أمراً متزايد الصعوبة" (ص ٢٤).

يشير الفصل إلى منهجين نظريين على هذا الصعيد هما "منهج الاختيار المنطقي" الذي يعتبر الهجرة قراراً منطقياً مبنياً على سلوك فردي، وهناك من جهة أخرى وجهة نظر الاقتصاد السياسي التي تحلل حركة اليد العاملة كجزء من عملية التنمية الرأسمالية. وتضيف الكاتبة: "ويكمن الفارق بين هذين المنهجين في الأهمية التي يعطيها كل منهما لدور الفرد، والفعالية الذاتية في مقابل دور البنية الهيكلية للاقتصاد وضرورة التنمية الرأسمالية" (ص ٢٤). وعلى ما تم تفصيله، فإن محرك المنهج الأول هو في "العمل والدخل اللذين لا يمكن إيجادهما في الوطن" (ص ٢٥)، على عكس الخارج. ويستدرك الكتاب هنا ليشير إلى دراسات بينت "أن الهجرة تتم على الرغم من عدم وجود تفاوت في الأجور" (ص ٢٦).

وتؤكد الكاتبة صحة هذا القول فلسطينياً، إذ "تابع العمال الفلسطينيون هجرتهم اليومية إلى إسرائيل على الرغم من انعدام التفاوت في الأجور... خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦" (ص ٢٦). إذاً، ما سبب الهجرة؟ الجواب هو "تنوع الدخل والمخاطر" (ص ٢٦) من ناحية، و"بسبب الفاقة" من ناحية أخرى (ص ٢٩). وقد قدم الكتاب لاحقاً ما يفيد العكس، لناحية أن التفاوت في الأجور كان حاضراً دائماً.

وتناولت الكاتبة في هذا الفصل أيضاً، منظور الاقتصاد السياسي الذي "يفسر كيف يؤدي سياق تنموي محدد إلى هجرة القوى العاملة"، جراً "قيام الرأسمالية بإنشاء فائض سكاني يمكن نقله"، بحسب ماركس. و"الفائض السكاني"، محل الحديث، "يقصد به قوة العمل الزراعية، ولا سيما أولئك الذين يعملون في أعمال ذات إنتاجية منخفضة، وهم موجودون دائماً في نقطة التحول إلى بروليتاريا صناعية حضرية والبحث عن فرصة لتحقيق هذا التحول" (ص ٣٠ - ٣١). ويحاكي الكتاب بين ما وقع تاريخياً، وبين العِمالَة الفلسطينية المقتلعة من الريف والمحولة إلى العمل في إسرائيل (ص ٣١).

وكان جيداً لو أضافت الكاتبة أن ما تحقق من تحليل ماركس هو الشق السلبي، أي الاقتلاع من الريف، من دون التحول إلى "بروليتاريا صناعية حضرية"، وأن ما حدث يتلاءم أكثر مع طرح لينين بشأن تقسيم سوق العمل الدولي على النمط الإمبريالي بين أرستقراطية عمالية محلية من ذوي الياقات البيضاء، وأخرى أجنبية من ذوي الياقات الزرقاء تقوم بالعمل الأسود. وغرض هذا التعليق تنزيه الكتاب وتمييزه من قراءات خطأ يروج لها اليسار الصهيوني وأنصاره في العالم، بادعاء أن إسرائيل قامت بعمل تقدمي حين "بلتت" العِمالَة الفلسطينية، بتحويلها من الريف إلى الحضر، ومن الزراعة إلى الصناعة!

ولم تفصل الكاتبة الواقع على مقياس النظريات الجاهزة، وإنما سعت لمنهج يتسع لتفسير الواقع من دون تعسف، ذلك بأن "نظريات الهجرة وانتقال اليد العاملة والتغيير البنوي"، تنطبق جزئياً على تجربة العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، لكنها تعجز عن تفسير ظواهر التجربة المحددة كلها، وخصوصيتها أيضاً. وبناءً على ذلك، ماذا عن خصوصية التجربة الفلسطينية وظواهرها غير المتكررة في سواها؟ وهنا، يجب مدّ منهج الاقتصاد السياسي ليشمل محاولة الاحتلال ليّ عنق مختلف العوامل لمصلحة الاستيلاء على الأرض الفلسطينية.

إلحاق يؤسس لدمج

حمل الفصل الثاني عنواناً: "التنمية تحت الاحتلال: التغيير البنوي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ - ١٩٩٣"، وهو تغيير حدث جرّاء تنمية "غير متوازنة" و"متعثرة" و"مفككة"، وهذه تسميات "تعكس مختلف المفاهيم المستخدمة في تحليل التنمية الاقتصادية والتغيير البنوي في الضفة والقطاع". فمن جهة، ثمة "منهج اقتصادي قياسي يركز على الآثار الاقتصادية الناتجة من دمج اقتصاد صغير... في اقتصاد كبير"، و"من جهة أخرى هناك منهج الاقتصاد السياسي الذي يضع تجربة التنمية الفلسطينية في السياق السياسي والتاريخي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني" (ص ٤٧ - ٤٨). ويتفق المنهجان على أن روابط الاقتصاديين "أحدثت نتاجاً تنموياً متناقضاً في الضفة والقطاع اتسم بنمو دخل الفرد من ناحية، وتدهور الإمكانيات الإنتاجية الوطنية من ناحية أخرى" (ص ٤٨).

ويعرض الكتاب لسياسة إسرائيل في الضفة والقطاع فيقول: "إن إعاقة تطور اقتصاد فلسطيني منافس وناجح... كانت في صميم السياسة الاقتصادية الإسرائيلية تجاه المناطق المحتلة"، وجوهر هذه السياسة هو الدمج، أي فتح الاقتصاد الفلسطيني أمام الأسواق الإسرائيلية، والذي وُصف بأنه "غير متمائل" و"جبري" و"أحادي" و"استعماري" (ص ٥٤). وقد تحقق ما تقدم عبر العمل والنظام التجاري والاتحاد النقدي والسيطرة على المياه والطاقة، وكلها تؤكد الأوصاف السلبية السابقة التي أُطلقت على الدمج.

ووفقاً للنص، فإن الاقتصاد الفلسطيني في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٩٣، شهد تغيرات بنيوية هي: ارتفاع حصة سوق العمل الإسرائيلية من العمالة الفلسطينية؛ اعتماد تجارة الضفة والقطاع الخارجية على السوق الإسرائيلية؛ تبدل أنماط الإنتاج والتوظيف داخل الضفة والقطاع حيث تراجعت الزراعة وتقدمت الخدمات؛ اتسام المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بـ "معدلات تصنيع شديدة التدنّي"، وهو ما أبقى قطاع الصناعة متخلفاً وضعيفاً و"معتمداً بشدة على التعاقد من الباطن مع إسرائيل" (ص ٦٠). وجاء في الفصل أيضاً أنه، وبدلاً من حركة قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية المتنوعة، فإن التدفق كان في اتجاه العمل في إسرائيل، وليس إلى الصناعة المحلية. وهذه الأمور كلها تفسح المجال للحديث عن ظاهرة تخريج (Externalization) الاقتصاد الفلسطيني، أي ربط كل قطاع بالخارج مباشرة، وبناءً على ذلك، "أخفق الاقتصاد الفلسطيني في الترابط داخلياً، بمعنى إقامة روابط بين القطاعات المحلية" (ص ٦٣).

مفارقة نمو الدخل الفردي وتدهور وسائل الإنتاج

تعود الكاتبة في نهاية الفصل الثاني إلى حديثها سابقاً عن أن الروابط مع إسرائيل "أحدثت نتاجاً تنموياً متناقضاً في الضفة والقطاع اتسم بنمو دخل الفرد من ناحية، وتدهور الإمكانيات الإنتاجية الوطنية من ناحية أخرى" (ص ٤٨)، وسبب ذلك هو أن نمو الدخل الفردي لا يعود إلى تطوير وسائل الإنتاج محلياً، وإنما إلى العمل في/أو مع إسرائيل. وثمة من صور هذا الوضع المتناقض على أنه ازدهار/تنمية، والكاتبة ترفض هذا المنطق السطحي وتتبنى معيار جورج العبد وقوله: "يجب تقويم كل عمل اقتصادي في ضوء قدرته على تعزيز الاحتلال أو

إضعافه، وترويجه التبعية أو الاعتماد على الذات" (ص ٦٥). وي طرح ما تقدم سؤالا عن سبب ذلك، وهو ما كان محل آراء متباعدة بسبب تباعد مناهج أصحابها ومصالحهم ونزاهتهم. وتساجل الكاتبة الآراء التقنية العاجزة عن التعامل مع السؤال المطروح، والذي تجد جواباً عنه انطلاقاً من منهج الاقتصاد السياسي، وتورد في هذا السياق آراء وازنة لأساتذة كبار نختار منهم يوسف صايغ وقوله "إن الاقتصاد الفلسطيني مشوه، لا بسبب عمل اليد الخفية لقوى السوق، وإنما بسبب فرض اليد المرئية للقوة المحتلة" (ص ٦٨).

استباق السلام باستيطان يُعيد تعريف الحدود

عنوان الفصل الثالث هو "سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة"، والفصل يهدف إلى "تحليل الوسائل التي اعتمدها إسرائيل في دمجها الضفة الغربية وقطاع غزة جغرافياً داخل حدودها سنة ١٩٤٨، من غير أن تدمج سكانها العرب" (ص ٧٥). وبعد أن يعرض الفصل الآراء المتعددة في شأن مستقبل المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، يتوقف ملياً أمام مشروع ألون الذي "أصبح الإطار الذي عملت به الحكومات الإسرائيلية اللاحقة سواء يمينية أو يسارية، على الرغم من عدم تبنيها له رسمياً" (ص ٧٨).

ويتناول الفصل الثالث "آليات مصادرة الأراضي" (ص ٧٩)، و"خلق وقائع على الأرض" (ص ٨٢)، بواسطة الاستيطان، ليشير بعد ذلك إلى "أن الدعم الأكبر لبناء المستعمرات تمثل في وصول حزب الليكود إلى السلطة في سنة ١٩٧٧" (ص ٨٣). وقد قدم لاحقاً، في سنة ١٩٧٨، مشروع دروبلس، رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، لترجمة مشروع ألون إلى واقع جغرافي وسكاني يهودي. لقد وسع دروبلس مشروع ألون وعمقه إذ دعا إلى: (١) اقتحام مناطق الكثافة السكانية العربية بدلاً من تجنبها؛ (٢) التحول إلى بناء الكتل الاستيطانية بدلاً من البؤر المعزولة؛ (٣) مأسسة المستعمرات وتحويلها إلى ضواحي سكنية حضرية؛ (٤) تطوير بنية تحتية وشبكة طرق كاملة لربط المستعمرات بعضها ببعض وبإسرائيل؛ (٥) دمج مستعمرات الضفة الغربية ضمن المناطق الحضرية للقدس وتل أبيب.

ويظهر الفصل الثالث أن "خلق الوقائع على الأرض"، كان على أساس خريطة العمل التي رسمها مشروعاً ألون - دروبلس، وهي: "القدس؛ امتداد الخط الأخضر؛ داخل الضفة الغربية؛ امتداد غور الأردن" (ص ٨٧). وهذا العرض يبين أولوية القدس الشرقية في الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٧ (ص ٨٨)، ثم "التوسع وفق مشروع دروبلس"، خلال ١٩٧٧ - ١٩٨٩ (ص ٩٠)، إذ تم تحويل المستعمرات أيضاً إلى "مراكز صناعية تنتج السلع والخدمات" (ص ٩٠). وثمة إشارة إلى "استباق اتفاق السلام الانتقالي خلال ١٩٩٠ - ١٩٩٣"، من خلال تكثيف عمليات الاستيطان، وهو ما ينطبق على الفترات اللاحقة، وعلى سياسة "استباق السلام بالاستيطان" (ص ٩٢).

ويشير الفصل أيضاً، إلى الحوافز المالية، وإلى المغريات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من أجل تشجيع انتقال اليهود إلى المستعمرات، ويستنتج أن الاستيطان أعاد تعريف الحدود بين إسرائيل والضفة، وجزأ الأخيرة إلى جيوب منفصلة، وساعد إسرائيل على محاولة تغيير صفاتها من دولة احتلال إلى دولة منازعة على أراضي الضفة (ص ١٠٥). ويربط الفصل بين ما تقدم، وبين الاستيطان والعمالة فيقول: "أدى نمو المستعمرات الإسرائيلية العازلة والتي بنتها سواعد العمال الفلسطينيين وأحاطت بهم، إلى تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة عملياً، وإن لم يكن قانونياً، إلى بانتوستانات" (ص ١٠٧).

نوعية العمالة الفلسطينية المطلوبة إسرائيليًا

يعالج الفصل الرابع "خصائص هجرة العمال الفلسطينيين" انطلاقاً من ارتفاع الزيادة السنوية لقوة العمل، والتي فرضت الحاجة إلى وظائف لم يكن في الإمكان توفيرها محلياً، وبناء عليه، "بقي مستوى البطالة منخفضاً ما دام الوصول إلى الاقتصاد الإسرائيلي مفتوحاً" (ص ١١١). وإذ ربط الفصل بين تدني البطالة وارتفاع العمالة

في إسرائيل، سجل ظاهرة "ارتفاع البطالة وسط من نالوا حظاً أوفر من التعليم" (ص ١١١)، وهذا يؤشر إلى أن طلب إسرائيل هو العمالة الفلسطينية غير الماهرة، كي تعالج الاختلال الهيكلي في العمالة اليهودية جراء فائض العمالة الماهرة لديها.

وتذكر الدراسة أنه "نما تدفق العمال الفلسطينيين إلى الاقتصاد الإسرائيلي بسرعة ثابتة ما بقيت الحركة عبر الخط الأخضر حرة. وارتفع عدد العمال من ٢٠,٠٠٠ في سنة ١٩٧٠ إلى أن بلغ الذروة الأولى سنة ١٩٨٧ بتدفق ١١٥,٦٠٠ عامل، ثم الذروة الثانية سنة ١٩٩٢" (ص ١١٥ - ١١٦). وثمة خطأ هنا، لأن العدد سنة ١٩٨٧ كان ١٠٨,٩٠٠ عامل، أما رقم ١١٥,٦٠٠ عامل فيخص سنة ١٩٩٢، على ما يوضح الجدول أ - ٤ في الصفحتين ٢٨٤ و ٢٨٥. علاوة على ذلك، هناك ذروة ثالثة تحققت في سنة ٢٠٠٠، إذ بلغ العدد ١٤٥,٤٠٠ عامل (ص ٢٨٥).

وقد تطور عدد العمال العرب في الاقتصاد الإسرائيلي صعوداً، وإن كان متذبذباً، وارتبط بالأوضاع الأمنية وبالقيود التي تضعها إسرائيل على دخول هؤلاء إليها، ونجد تأكيداً لما تقدم في تراجع الأعداد بعد الانتفاضتين الأولى والثانية. وبحسب الصفحة (١١٨)، "بقيت الأغلبية الساحقة من العمال الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإسرائيلي من الذكور... [و] عمال المياومة أو من المهاجرين الدائريين... [التي] تعود إلى منازلها في نهاية يوم عملها". وتستنتج الكاتبة: "يعني ذلك أن العمال الفلسطينيين كانوا قوة عمل مرنة لا ترهق الاقتصاد الإسرائيلي بالاستثمار في إسكانهم أو دمجهم في المجتمع الإسرائيلي" (ص ١١٩).

وتعود أصول معظم العمال الفلسطينيين في إسرائيل إلى الريف ومخيمات اللاجئين، وهم من الذكور الشباب، وقد وضعت إسرائيل لاحقاً، شروطاً أمنية منعت بموجبها دخول من لم يبلغ الثامنة والعشرين، كما قيّدت دخول غير المتزوجين (ص ١١٩). أما نسبة الذكور واللاجئين والأقل تعليماً، فهي الأعلى بين عمال القطاع مقارنة بعمال الضفة العاملين في إسرائيل (ص ١٢٠).

لقد تم استيعاب هؤلاء "في وظائف غير ماهرة"، في الزراعة والبناء وصولاً إلى قاع مختلف القطاعات، فتمركزوا في المهن "الأقل استمرارية والأسوأ أجراً" (ص ١٢٢)، بحسب وصف البعض، وهو ما يستدعي تحفظاً، لأن الكتاب كان أشار إلى "عمل ٥٤٪ من العمال المستخدمين في إسرائيل على مدار السنة، وهو ما يشير إلى أن سوق العمل الإسرائيلية لم تكن سوقاً آنية" (ص ١٢١). ولا تناقض بين الحكيمين، فالطلب على العمل دائم، لكن بموجب عقود مياومة، وذلك لحرمان العمال الفلسطينيين في إسرائيل من الحقوق القانونية للعمال المثبتين.

ويُسجل الفصل في الختام، تراجع حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل مع حلول العمالة الأجنبية مكانها في الأعوام الأخيرة (ص ١٢٣)، ويرصد أيضاً كيف "أدت الأجور التي حصل عليها العمال في إسرائيل إلى مضاعفة الأجور الفلسطينية الفعلية محلياً"، مع ما لذلك من أثر سلبي في "الاستثمار في مشاريع تتطلب كثافة عمالية، الأمر الذي زاد في إضعاف قدرة اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة المحلي على استيعاب قوته العاملة" (ص ١٢٥). وكمحصلة، فإن وجود عمالة فلسطينية فائضة أفضى إلى زيادة التبعية لإسرائيل، أو إلى ارتفاع البطالة في حال تخفيف أو عدم العمل في إسرائيل (ص ١٢٦).

حوافز العمالة الفلسطينية في المشاريع الصهيونية

في الفصل الخامس وعنوانه: "تسريح اليد العاملة وانتقالها من الضفة الغربية وقطاع غزة"، تنتقل الكاتبة إلى التفسير فتذكر أولاً بمنظوري "الاختيار المنطقي" الذي يشهد على دور الحوافز وتفاوت الأجور في انتقال الأفراد من مكان إلى آخر، و"الاقتصاد السياسي" الذي يؤكد أهمية التغيير البنوي، ثم تشير إلى أن أغلبية الدراسات تفسر الهجرة "بسبب تفاوت مستويات الأجور على جانبي الخط الأخضر"، نتيجة تفاوت حجم وتطور الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي.

وهنا يقدم الكتاب فرضيته المعاكسة والقائلة بـ "الدور المحدود الذي أداه تفاوت الأجور بين إسرائيل... وبين الضفة الغربية وقطاع غزة"، في تسريح قوة العمل وانتقالها إلى إسرائيل. أما السبب فيعود إلى "التغيير البنوي الذي جرى داخل الاقتصاد الفلسطيني" جرّاء "سياسة إسرائيل الاستعمارية ومصالحها الاقتصادية وألوياتها الجغرافية" (ص ١٢٧). وتؤكد الكاتبة ما تقدم قائلة: "لم يكن للبطالة ومستويات الأجور دور واضح أو مركزي في التأثير في دفع العمال إلى الهجرة" (ص ١٢٨).

وتبرهن الكاتبة ما استنتجته بالقول إن الفجوة بين الأجور كانت ٨٠٪ سنة ١٩٦٨، وإنها هبطت إلى ٤٠٪ سنة ١٩٧٣ (ص ١٣٠)، ثم "تساوت الأجور على كلا جانبي الخط الأخضر" خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ (ص ١٣٢)، وقد حددت لاحقاً، تاريخاً آخر حين قالت: "بحلول سنة ١٩٧٥ كانت الأجور على جانبي الخط الأخضر قد تساوت ولم تعد عاملاً محفزاً" (ص ١٦٣)، لكنها تتحدث عن فجوة أجور تبلغ ١٠٪. وتخلص الكاتبة إلى القول "إن الأجور في إسرائيل لم تعد آلية جذب"، وإن فجوة الأجور كعامل "جذب العمال إلى ما وراء الخط الأخضر" (ص ١٣٣)، عادت خلال ١٩٨٨ - ١٩٩٢. أما في الفترة ١٩٩٣ - ٢٠٠٠، "فقد كانت الأجور في إسرائيل أعلى ضعفين ونصف ضعف من الأجور في قطاع غزة، و٦،٦ مرة من الأجور في الضفة الغربية" (ص ١٣٣).

والبيانات السابقة لا تخدم قول الكاتبة بتساوي الأجور على جانبي الخط الأخضر، واستنتاجها "أنه لم يكن للبطالة ومستويات الأجور دور واضح أو مركزي في التأثير في دفع العمال إلى الهجرة" (ص ١٢٨). وتضارب هذه البيانات ربما يعود إلى تعدد وتضارب مصادرها، وإلى ثقة زائدة في صدقية أقوال العمال المستطلعين. وفي معرض تفسير العمل الفلسطيني في إسرائيل، يطرح الفصل السؤال التالي: "تفاوت في الأجور أم انعدام فرص العمل؟" كما يعرض لرد البعض "في أن [العمال] الفلسطينيين لم ينجذبوا إلى إسرائيل بسبب الأجور الأعلى... وإنما دُفعوا إليها دفعا لانعدام فرص العمل في السوق المحلية" (ص ١٣٤)، و"أن سبب الهجرة العمالية إلى إسرائيل هو الفاقة"، على رأي البعض الآخر (ص ١٣٧). ويمكن القول إن تفسير تفاوت الأجور لا يناقض تبرير انعدام فرص العمل/الفاقة، وهو أكثر أشكال التفاوت حدة.

وتخلص الكاتبة في نهاية الفصل إلى أنه "بحلول سنة ١٩٧٥ كانت الأجور على جانبي الخط الأخضر قد تساوت، ولم تعد عاملاً محفزاً" (ص ١٦٣)، وهنا، يسأل المرء لماذا استمرت العمالة في التصاعد إلى ذروة أولى وثانية وثالثة؟ لماذا انجذبت عمالة الضفة الغربية إلى إسرائيل، وليس إلى الضفة الشرقية مثلاً؟ ومن دون الدخول في التفاصيل، فإن الأرجح هو تكامل بعدي الجذب/ارتفاع الأجور، والنذب/البطالة وتدني الأجور، من ناحية، وتضافر الآليات الاقتصادية جرّاء تفاوت نمو الاقتصادين، مع سياسة التدمير الممنهج لوسائل الإنتاج في الضفة والقطاع لتعميق الإلحاق من ناحية أخرى.

هيمنة فلسطينية على أعمال متدنية مهنيًا

يعالج الفصل السادس موضوع "استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة"، الذين شكلوا ٧٪ من مجمل قوة العمل الإسرائيلية، بينما بلغت نسبتهم في قطاعي البناء والزراعة الإسرائيليين، أكثر من ثلث قوة العمل (ص ١٦٥). وأضيف هنا أن وزنهم النسبي يرتفع لو حصر الحديث في العمل المأجور في القطاعين المذكورين. ويشير الفصل إلى أن الاعتماد على العمالة العربية في اقتصاد اليهود يعود إلى ما قبل سنة ١٩٤٨، أما خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧، فقد اعتمد قطاعا البناء والزراعة الإسرائيليان على عرب ١٩٤٨، وعليه، فإن استيعاب الاقتصاد الإسرائيلي لعمال الضفة والقطاع بعد سنة ١٩٦٧، يأتي في السياق التاريخي الممتد لما قبل سنة ١٩٤٨. وتدخل قوة العمل الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلية بنسبة الثلث تقريباً، من خلال قنوات الدخول الرسمية، وبنسبة الثلثين من خلال قنوات الدخول غير الرسمية؛ وترى مصادر أخرى أن التوزيع هو مناصفة تقريباً بين

القناتين (ص ١٦٧ - ١٧٠). ويرصد الكتاب ميزات وسلبات كل قناة، ويشير إلى دور مكاتب التشغيل ومقاولي العمال في تنظيم أمور هؤلاء، ويستعيد ما سبق أن تم تناوله بشأن ضبط دخول العمال من خلال نقاط التفتيش، وبطاقات التعريف الممغنطة، وتراخيص العمل، واشتراط زواج العامل، وأن يتخطى سنًا معينة... إلخ، ويذكر أن شروط العمل في مستعمرات الضفة والقطاع أقل تشددًا، وهو ما جعلها أكثر جذبًا للعمالة الفلسطينية (ص ١٧٠). لقد تميزت قوة العمل الفلسطينية بتدني أجورها نسبيًا، وبانصرافها إلى العمل غير الفني في مقابل احتكار اليهود للعمل الفني، الأمر الذي سمح لهم "بالارتقاء مهنيًا" (ص ١٧٣)، وأضيف: طبقياً. ويحيل البعض ما تقدم إلى أسباب عنصرية، في حين أن هنالك من يرى جذر التمييز في تفاوت التأهيل المهني، "حتى بالمقارنة بعرب إسرائيل" (ص ١٧٤). ومعطيات الصفحة ١٧٦، التي تشير إلى ارتفاع نسبة التأهيل العالي في قوة العمل اليهودية قياساً بقوة العمل الفلسطينية المتمركزة في "الأعمال المتدنية"، تؤكد ما تقدم. وحين يكون هناك حديث عن "هيمنة عمال الضفة الغربية وقطاع غزة على قطاع البناء الإسرائيلي" (ص ١٧٧)، فإنه يجب أن يفهم على أنه هيمنة على "الأعمال المتدنية مهنيًا" حصراً. ومن دون خروج عن الموضوع، فإن مقولة تدني مستوى تأهيل العمالة الفلسطينية كلها في إسرائيل، تحتاج إلى إعادة نظر، جزئياً على الأقل.

ويشير الفصل السادس أيضاً "إلى علاقة إيجابية قوية بين تشغيل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل وبين الهجرة اليهودية إليها" (ص ١٧٨)، فنحن نجد بين العمالة العربية، فضلاً عن العامل، مقاولي العمال ومقاولين من الباطن لتنفيذ بعض أعمال البناء (ص ١٨٥). ويربط الفصل بين توزيع أعمال البناء جغرافياً وحركة العمل الفلسطيني في قطاع البناء، وبين إعادة توزيع السكان اليهود من خلال زيادة عرض المساكن في مناطق بعينها، ويظهر مركزية البناء في الضفة الغربية لدى المخطط الإسرائيلي وطبقاً لمشروع ألون - دروبلس (ص ١٨٩ - ١٩٢). وإذ يسجل هذا الفصل نجاح الخطة الإسرائيلية في إعادة توزيع السكان وتعزيز الاستيطان، وهنا كان دور العمالة الفلسطينية مُقرراً، فإنه يشير إلى حلول العمال الأجانب، بالتدريج وجزئياً، مكان العمالة الفلسطينية (ص ١٩٢ - ١٩٦).

وكان جيداً لو أن الكاتبة تناولت دوافع الإحلال المشار إليه، وفحصت ما إذا كان يعود إلى سياسة عليا بتقليل الارتهاق للعمل العربي غير الفني من ناحية المبدأ، كما أثبتت بعض الأبحاث الرصينة، أم إلى ضغط الاعتبارات الأمنية كما يتم التذرع، أم إلى العاملين معاً، وإن بقيت الأرجحية للسياسة العليا. وجدير بالذكر أن إسرائيل لجأت إلى إغلاق بعض مجالات العمل التي تتميز بتدني الإنتاجية/المردود، وبالحاجة إلى يد عاملة غير فنية/عربية.

أوسلو ينتج بانتوستانات لا دولة فلسطينية

يتناول الفصل السابع "تدفق اليد العاملة وعملية أوسلو للسلام" التي أثرت بعمق في المشهد السياسي والقانوني للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأدخلت تغييرات مهمة على العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وعلى نمط هجرة العمال خاصة" (ص ١٩٧). وتشير الكاتبة هنا إلى انقسام الآراء في هذا المجال، بين قول البعض إن أوسلو أدامت التبعية، والبعض الآخر إنها أدت إلى انفصال الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي، أما هي فتري "أن عملية تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات بدأت في الواقع منذ سنة ١٩٩٣" (ص ١٩٨). ومن نافل القول أن التحويل تم على أرضية الوقائع الاستيطانية التي كانت إسرائيل فرضتها على الأرض قبل أوسلو.

ويرتكز منطق الكاتبة فيما قالته على "أن الاتفاقات الموقعة لم تفض إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما أعادت صوغه"، وأن أوسلو "استثنى خمس مسائل أساسية... ترتبط ارتباطاً مباشراً بلب الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أي مسألة الأرض ومن له سيادة عليها" (ص ٢٠٠). ومن الأمثلة التي وضعتها الكاتبة، مسألة "تقسيم الأرض الفلسطينية" بين الضفة وغزة من جهة، وبين مناطق (أ) و(ب) و(ج) في الضفة من

جهة أخرى، وتعدُّ أشكال السيطرة والدمج على الرغم من ادعاء الانفصال، وذلك مع بقاء حصّة إسرائيل من العمالة والتجارة الخارجية مرتفعة (ص ٢٠٨ - ٢٠٩).

إن تذبذب عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل من ضمن منحى ميلي هابط، قابله تصاعد العمل في المستعمرات التي توسعت جغرافياً وسكانياً على نحو هائل بعد أوسلو، وهو ما ساهم في عملية "تحويل المناطق إلى بانتوستانات" (ص ٢١٣)، بعد خطوات "التقطيع" و"الكتننة" التي تعرضت لها سابقاً. وتذكر الكاتبة هنا "أن تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى بانتوستانات كان محصلة لجغرافيا الاحتلال الإسرائيلي كما تجسدت في سياسة بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي" (ص ٢١٦).

ويتطرق الفصل السابع ختاماً إلى "عملية تحويل المناطق إلى بانتوستانات" (ص ٢١٦)، عبر خطوات جرى تناولها، ثم أتى اتفاق أوسلو كي يكرسها، ويزيد في تكريسها مع تكثيف المصادرة والإغلاق وبناء المستوطنات "التي تجهض واقع التواصل الجغرافي" (ص ٢٢٦). وتختتم الكاتبة فصلها هذا بتأكيد أن ما تم تنفيذه من خطوات في مختلف المراحل، كان ضمن الخطوط العريضة التي رسمها مخططا ألون - دروبلس (ص ٢٢٨)، وهذا يدل بوضوح على وجود خطط استيطانية مبكرة ومحددة الوظيفة والهدف، وكانت محل التزام مختلف العهود السياسية التي مرت على إسرائيل.

أما الفصل الثامن وعنوانه: "إنشاء البانتوستانات في الضفة الغربية: ما توضحه بيانات الدراسات الميدانية"، ف جاء تأكيداً لكل ما تقدم، وهو يعالج بالتفصيل مسألتين: الأولى، أجزها الجدول رقم ٨ - ١ (ص ٢٣٣)، الذي يظهر تركيز البناء وفق المنهجية الاستيطانية التي حددها ألون - دروبلس، بغرض "تفتيت المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى مستودعات سكانية تابعة للاقتصاد الإسرائيلي" (ص ٢٣٠)، والثانية، هي حصيلة "البحث الميداني على العمال الفلسطينيين، والمقاولين الفرعيين، العاملين في قطاع البناء في المستعمرات الإسرائيلية" (ص ٢٣٠)، والذي قامت به الكاتبة، ولعل هذه المسألة الثانية هي الأكثر حساسية ومرارة، وذلك لما أظهره البحث من وقائع ومفارقات مرّة، ربما لا يعرفها الكثيرون.

مأسسة العمالة الفلسطينية في المشاريع الصهيونية

إن البحث الميداني يساهم في تبديد الصورة النمطية عن العمالة الفلسطينية في إسرائيل: لاجئون وريفيون مقتلعون مجبرون، لمصلحة صورة تفيد بمأسسة العمالة المذكورة، في منظومة تضم مأجورين، ومقاولي عمال، ومزودي قطاع البناء بـ "اللوازم الفرعية" التي تمثل ٥٥٪ من نفقات البناء" (ص ٢٣١)، ومقاولي الباطن، متعهدي عمليات البناء جزئياً، أي إتمام مرحلة واحدة، مثل "بناء العظم"، أو "التشطيبات"، أو الذين يتعهدون العمل كله من استلام الخريطة إلى "تسليم المفتاح" (ص ٢٥٣).

فالباحث الميداني يذكر أن مستعمرة أريئيل المشؤومة، أقيمت على أرض مصادرة من سلفيت التي خسرت معركتها الديموغرافية مع أريئيل منذ سنة ١٩٩٨ (ص ٢٣٩)، ويشير إلى دور مقاول من سلفيت في بناء مشاريع تلك المستعمرة، وإلى أن جميع عماله من سلفيت، وأنه حصل على المشروع الجديد "بحكم ارتباطه بعلاقة عمل طويلة بأريئيل... على مدار ما يزيد على عشرة أعوام" (ص ٢٤١ - ٢٤٢).

ويقدم البحث الميداني مثلاً مطابقاً لأريئيل هو مشروع مضاعفة مساحة البناء في مستعمرة "نيلي"، والذي فازت به "شركة أمناه (Amena) للمقاولات، وهي الذراع الإنشائية لحركة غوش إيمونيم المتطرفة الاستيطانية". فقد عهدت "أمناه" بالعمل إلى مقاولين فرعيين فلسطينيين، عمل الأول منهما في "نيلي" قبل أن يصبح مقاولاً رئيسياً، وقد "أوكل مقاوله بعض الأعمال الأولية إلى مقاولين فلسطينيين أقل شأنًا"، أما المقاول الثاني فكان يعمل مع "أمناه" منذ سنة ١٩٩٢ (ص ٢٤٢).

ويستنتج من البحث الميداني أن طول التجربة أفرزت شريحة وسيطة من المقاولين الفلسطينيين تلعب دوراً بنوياً في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي والاستيطان، وهي شريحة موثوق بها أمنياً من جانب إسرائيل، ومجربة تاريخياً، وصاحبة خبرة مهنية طويلة، ومتعلمة، ومستفيدة كثيراً من العمل مع إسرائيل. وتؤكد معطيات الجدول رقم ٨ - ٩ (ص ٢٥٣)، كل ما تقدم، وهي تشير إلى أن متوسط أعمار المقاولين هو ٤٢,٥ سنة، وأن متوسط الدراسة هو ١٣,١ سنة، وأن ٣٠٪ منهم سبق أن عملوا مهندسين، وأن ٤٨٪ منهم متخصصون بمقاولات "تسليم المفتاح"، أي إنجاز كامل أعمال البناء.

والمقاولون العرب يتكفلون بتوفير العمالة ومواد البناء الضرورية من سوق الضفة بسعر أرخص من سعرها في إسرائيل، وهو ما يقلل تكلفة البناء ويرفع عائده. ولعل النتيجة الأخطر هي أن كتلة عمالية كبيرة صارت صاحبة مصلحة في الاحتلال والاستيطان، وتقود هذه الكتلة شريحة مقاولين هي صاحبة مصلحة كبيرة، وتعني جيداً ما تفعل. وينتهي الفصل بتأكيد "الاعتماد المتبادل بين سياسة إسرائيل الاستعمارية وحركة انتقال العمال الفلسطينيين"، وأن "عملية تحويل المناطق الفلسطينية إلى بانتوستانات ما زالت مستمرة... بما يحتم فشل أي مشروع يسعى لتكوين دولة فلسطينية مستقلة" (ص ٢٦١).

العمالة الفلسطينية في زمن الانتفاضة: بناء

جدار الفصل والاستيطان معاً!

حمل الفصل التاسع والأخير عنوان: "خاتمة: انتفاضة الأقصى وتدفق العمالة الفلسطينية إلى إسرائيل"، وجاء فيه أنه جرى استعادة ما تم خلال الانتفاضة الأولى، إذ "استمرت [إسرائيل] في توسيع عملية بناء المستعمرات" (ص ٢٦٥)، وكذلك ما وقع في إبان الانتفاضة الثانية لناحية "تعزيز عملية التقسيم إلى بانتوستانات" (ص ٢٦٧)، علاوة على استمرار "بناء المستعمرات في النمو" (ص ٢٦٨). ويوفر الفصل الحالي وما سبقه، إمكان الاستنتاج أن العمل الفلسطيني من الضفة والقطاع في إسرائيل تراجع خلال الانتفاضة الثانية، إلا إن الطلب عليه في الضفة والقدس تعزز ليواكب تفشي الاستيطان.

وبعد أن يعرض الفصل خريطة الطريق ويحلل ثغراتها، يستنتج أنها "لم توفق في حماية الضفة الغربية وقطاع غزة من عملية التقسيم إلى بانتوستانات"، وأنها "ربطت مصير الضفة والقطاع بشؤون إسرائيل الأمنية المعرفّة من طرف واحد". وتناول الفصل أيضاً موضوع الجدار الفاصل الذي تعود فكرته إلى حكومة براك العمالية سنة ٢٠٠٠، "في حين عارضها الليكود على خلفية رفضه انفصال الضفة عن إسرائيل" (ص ٢٧١). وقد صار هذا الخلاف لاحقاً، أبرز أسباب انشقاق كديما بقيادة شارون عن الليكود.

ويميز هذا الفصل بين الذريعة الأمنية لبناء الجدار الفاصل، وبين السبب الحقيقي، أي تعزيز الاستيطان وتقسيم الضفة إلى بانتوستانات منفصل بعضها عن بعض، ومرتبطة بإسرائيل، وجاء في ختامه: "في نهاية سنة ٢٠٠٧، انتهى بناء ٤٧٠ كم من الجدار الفاصل... وقام ببنائه العمال الفلسطينيون الذين لا يستطيعون إيجاد عمل في مناطق سكنهم" (ص ٢٧٢). وربما لم تُرد الكاتبة زيادة "الهم" فتشير إلى دور الأسمنت الفلسطيني المهرب، والآليات التي وفرها مقاولون فلسطينيون في بناء الجدار، على الرغم من "أن محكمة العدل الدولية ومحكمة إسرائيل العليا حكمتا بعدم شرعية مسار الجدار" (ص ٢٧٣).

هل فات أوان الندم وتحديد المسؤولية؟

لقد عرضنا عناصر السياق الذي سمح للكاتبة بالحديث عن "صيرورة جدلية الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية من خلال استعمال العمال الفلسطينيين" (ص ٢١)، وهي جدلية ربما يفهم منها أن العلاقة السببية المشار إليها،

كاملة وحصرية، وهو ما يثير الاعتراض لناحية وجود أسباب أخرى إضافية غير "استعمال العمال الفلسطينيين"، مكّنت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية. وأجزم أن أنساق الكتاب المتنوعة تؤكد تعدد الأسباب، لكن ضمن مركزية "استعمال العمال الفلسطينيين" في "الاستيلاء على الأرض الفلسطينية"، وأن تلك "الجدلية"، "حصرية" كانت أم "مركزية"، هي كارثية.

ويوافق كاتب هذه السطور على الاستنتاج المشار إليه، ويذكر بأن دور العمالة الفلسطينية لم يقتصر على مرحلة ما بعد سنة ١٩٦٧، وعلى الاستيطان في الضفة والقطاع والقدس فحسب، بل امتد ليشمل أيضاً، الاستيطان اليهودي والاقتصاد الإسرائيلي في مختلف مراحل المشروع الصهيوني، بعد سنة ١٩٤٨ وإعلان دولة إسرائيل، كما قبل سنة ١٩٤٨، وصولاً إلى بداية القرن العشرين، وتسجيل أول مساهمة للعمل الفلسطيني في خدمة الاستيطان الصهيوني، على الرغم من دعوات الاعتماد على العمل العبري في تحقيق ذلك.

وهنا يبرز سؤال بشأن المسؤولية عن العمل المذكور، والسبب في غياب هذا الموضوع عن جدول أعمال القيادة الفلسطينية، على الرغم من خطورته المصيرية، وذلك ربطاً بتمكينه المشروع الصهيوني من جذوره في المراحل التاريخية كلها، وصولاً إلى اللحظة الراهنة. ويبقى السؤال التالي محيراً ومُحزناً: إذا لم تركز الجهود وتصرف الإمكانيات إلى منع "استعمال العمال الفلسطينيين" في تمكين الصهاينة من الأرض الفلسطينية، فأين تذهب وتوظف إذا؟ وهذا السؤال يطرح المسؤولية الذاتية الفلسطينية على بساط البحث، ويشير إلى أنها تقع على عاتق القيادة الفلسطينية، وهذه حكاية أخرى، طويلة ومرة، يجب أن تُبحث وتُروى لتفسير النكبة المستمرة.

ويقتضي حديث المسؤولية أن نشير باحترام عال، إلى جهد الكاتبة ليلى فرسخ في خوض غمار موضوع شائك، على نحو نزيه وكفؤ، وإلى امتلاكها الشجاعة الأخلاقية لإعلان ما توصلت إليه من نتائج صادقة وصادمة. ولا أقل من قيمة عملها إذا ما ذكرت أنه ما هو إلا إضافة نوعية توسّع وتفصل وتوصل وتؤكد ما توصل إليه بحائثه آخرون من نتائج مشابهة على صعيد المكانة البنوية لقوة العمل الفلسطينية في الاستيطان الصهيوني عامة والاقتصاد الإسرائيلي خاصة، فحظ الجميع كان سيئاً، بما في ذلك الكاتبة، لأن ما أنجز على هذا الصعيد بالعربية، لم يكن في متناول يدها لتستفيد وتفيد أكثر، ربما.

هذا النقد الأخير، والملاحظات السابقة، والآراء في الشكل والمضمون، تبقى تفصيلية وثانوية، وليس حكيماً أن ينصرف إليها النظر الذي يجب أن يبقى مُنصباً على السياق العام، الصحيح والمُحزن، للكتاب. ■